مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (3) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (3) 2013

قروض البنك الدولي وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية

الدكتور عفيف حيدر*
الدكتور صابر بلول**
أيهم عماد***

(تاريخ الإيداع 25 / 11 / 2012. قُبِل للنشر في 30 / 4 / 2013)

□ ملخّص □

على الرغم من أن التنمية الاقتصادية احتلت مكان الصدارة في اهتمامات الدول العربية، إلا أن تمويل تلك التنمية قد استأثر بالجانب الأكبر من ذلك الاهتمام في ضوء قصور رأس المال الذي يعدّ ضرورياً لانطلاق الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي المنشودة من تلك الدول، مما جعلها تتجه إلى مصادر خارجية للتمويل تتمثل في منح الإعانات والقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، لسد فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي. ولقد اقتصر هذا البحث على دراسة أحد أهم أشكال التمويل الخارجي وهو القروض المقدّمة من البنك الدولي وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول العربية. ولقد توصل البحث إلى أن البنك الدولي ينتهج سياسات الدول الكبرى من حيث تقديم القروض للدول التي يتوفر فيها مصالح استراتيجية اقتصادية وسياسية، كما أن لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول العربية من البنك الدولي سواء في صورة منح أو قروض، تكون مرتبطة بشروط تصب في صالح ضمان حقوق ومصالح الدول الدائنة. وبناءً على ذلك فإن السياسة المالية التي يتبعها البنك الدولي من خلال القروض الممنوحة للدول العربية تعدّ من أهم العوامل التي تكرّس مفهوم التّبعية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاستثمارات الأجنبية.

* أستاذ – قسم الاقتصاد الدولي – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.
** أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد الدولي – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.
*** طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد الدولي – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (3) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (3) 2013

The International Bank loans and their Effect on the Economic Development of Arab countries

Dr. AfIf headr*
Dr. Saber ballol**
Ayham Emad***

(Received 25 / 11 / 2012. Accepted 30 / 4 / 2013)

□ ABSTRACT □

In Spite of the fact that economic development has occupied the leading position in the interests of the Arab countries, the funding of that development has taken the larger area of that interest in the light of the deficiency in the capital which is considered necessary in the launching of economy to the self-development phase. This has led Arab countries towards the foreign sources for funding represented in aids, foreign loans and direct and indirect foreign investments to fill the gap in the local resources and the foreign currency. This paper aims at studying one of the forms of foreign funding which is the loans from the International Bank and their effects on the economic development in the Arab countries. The paper concludes that the International Bank follows the policies of the big countries in terms of giving loans that provide political, economic and strategic interests. Besides, the flow of the capitals to Arab countries whether in the form of gifts or loans is related to conditions that are in favor of guaranteeing the interests of creditor countries. In this way, the financial policy of the International Bank through the loans it gives to the Arab countries is one of the most important factors that ensures the concept of subordination.

Keywords: economic development, World Bank For Reconstruction and Development, foreign Investments.

* **Professor, Department of International Economics, Faculty of Political Sciences, Damascus University, Damascus, Syria.**
** **Associate Professor, Department of International Economics, Faculty of Political Sciences, Damascus University, Damascus, Syria.**
*** **Postgraduate Student, Department of International economic, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

لقد لعبت الموارد المالية الأجنبية دوراً أساسياً في تطوير الدول المتقدّمة نظراً للاستغلال الأمثل لهذا العنصر، مما ساعد على خلق فوائض مالية، أما بالنسبة لمعظم البلدان العربية، فلم تلعب هذه الموارد الدور الذي كان يجب أن تلعبه في تنمية هذه البلدان، مما أوقعها في مديونية خانقة لها آثاراً اجتماعية وسياسية لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية، فلقد اتّبعت الدول العربية أنماطاً للإنفاق مبنيةً على الزيادة في الاستهلاك الكلي من السلع والخدمات بمعدلات تفوق كثيراً إمكانيات الإنتاج المحلّي وهذا يشجّع الواردات على حساب الصادرات، ولهذا عجزت الادّخارات المحقّقة محلياً عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار المستهدف، ونظراً لرغبة الدول العربية في تبني برامج طموحة للنمو، أدى ذلك إلى حدوث فجوة موارد مالية مما جعل هذه الدول تضطر إلى الاعتماد على القروض الخارجية لتغطية هذه الفجوة[1].

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية بحث موضوع قروض البنك الدولي وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية من عدة اعتبارات يتمثل أبرزها في:

1. يقدم البحث إطاراً نظرياً يتناول سياسة إقراض البنك الدولي تجاه البلدان العربية.
2. كما يتناول البحث برامج التكيف الهيكلي الذي يتبناها البنك الدولي، ومخاطره على الدول العربية التي تلتزم بتطبيقه.

ويهدف البحث إلى إيجاد وتحديد سبل وكيفية تحسين كفاءة أداء استخدام قروض البنك الدولي في تمويل الاقتصادات العربية.

مشكلة البحث:

إن معظم عمليات تمويل التنمية الاقتصادية للدول العربية التي تعتمد على عمليات التمويل الخارجي وتدفق رؤوس الأموال إليها من الخارج، تكون محفوفة بالمخاطر وقد تكون سبباً في تراجع التنمية فيها، وتفاقم المديونية وترسيخ التبعية للخارج، وبخاصةً في ظل تغيّر البيئة الدولية وبروز العولمة وضلوع المنظمات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية في ترسيخها.

وفي ضوء ذلك أصبحت دراسة أثر القروض المقدمة من البنك الدولي– الذي يعدّ أحد المنظمات الدولية التي تمنح القروض – على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، والعمل على توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية التي تخدم عملية التنمية الحقيقية أمراً ضرورياً.

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤالين الآتيتين:

1. ما هو الدور الذي تلعبه قروض البنك الدولي في الاقتصادات العربية؟
2. ما هي السبل في تفعيل دور قروض البنك الدولي في تنمية الاقتصادات العربية والتقليل من آثارها السلبية؟

---

[1] – يونس، عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2011، عدد الصفحات 288، ص46.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي في دراسة سياسة إقراض البنك الدولي ودورها في تنمية اقتصادات البلدان العربية.

فرضيات البحث:

1. ارتباط قروض البنك الدولي المقدمة للدول العربية، بشروط تصب في صالح الدول الرأسمالية المسيطرة على البنك الدولي.
2. إن قروض البنك الدولي أسهمت في التأثير في جوانب مهمة من السياسات التنموية الوطنية للبلدان العربية.
3. إن قروض البنك الدولي أدت إلى استمرار الاعتماد على الموارد الخارجية وزيادة حجم الالتزامات المالية وأعباء الديون للخارج.
4. لا يمكن الاعتماد على قروض البنك الدولي إلا لتلعب دوراً مكملاً أو متمماً وليس بديلاً للموارد المالية الداخلية لتمويل عملية التنمية.
5. هناك ارتباط ما بين قروض البنك الدولي وأهداف ومرامٍ سياسية.

أولاً: الإطار النظري:

1- قروض البنك الدولي:

يعدّ البنك الدولي، من أهم المنظّمات الدولية التي تمنح القروض للدول المتقدّمة والنّامية (بما فيها الدول العربية)، وتختلف آثار القروض الأجنبية المتحصل عليها من الحكومات عن تلك القروض من المنظمات الدولية على الحياة الاقتصادية والسياسية في الدولة المقترضة. فبعد أن كانت القروض من المنظمات الدولية هي المفضلة بالنسبة للدول العربية، لأن هذه المنظمات لا تتدخل في الأمور الداخلية – ظاهرياً– أصبحت قرارات هذه المنظمات هي السبب الرئيسي في الأزمات الاقتصادية الدولية. فعلى الرغم من لجوء معظم الدول العربية للقروض الخارجية إلا أنه وبمرور الوقت تواجه هذه الدول ما يسمى بأزمة المديونية الخارجية لاسيما مع تفاقم أعبائها في صورة فوائد وأقساط، هذا فضلاً عن أن القروض الخارجية على الرغم من أنها تمثل قوة شرائية جديدة يمكن أن تؤدي لزيادة الناتج القومي وتزيد من الحافز على الاستثمار وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات وتقلل من عجزه إذا كان يعاني من عجز، إلا أن قدرة الدولة على أخذ المزيد منها يتوقف على قدرتها على تغطية هذه القروض ويعدّ حجم الدخل القومي هو المحدد الرئيسي لذلك، كما يتوقف أيضاً على خدمة هذه القروض المتمثلة في الفوائد المترتبة عليها[1].

ولقد ربط البنك الدولي قروضه بتعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية الكلية للبلد المدين، وإصلاح النظام المؤسسي لإدارة الاقتصاد المحلي والانفتاح الكبير على الخارج. وذلك لاعتقاده بأن قروضه لن يكتب لها النجاح وضمان تسديد تمويلها إلا إذا التزم البلد المدين بهذه التعديلات، فأنشأ البنك الدولي ما يسمى "بالإقراض الخاص بالتكيف الهيكلي" ، وقد ركزت أبحاث خبراء البنك الدولي على إثبات أنّ مشكلات البلدان العربية المدينة لا يمكن أن تحل، إلاّ بتغيرات أساسية في سياساتها وهياكلها الاقتصادية، والتكيف مع التغيّرات التي طرأت على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن البلاد المنفتحة أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأن الأداء الاقتصادي لتلك البلدان سيكون أفضل حينما تتجه السياسات لتشجيع صناعات التصدير بدلاً من تشجيع صناعات بدائل الواردات، وإلغاء سياسة الحماية وتحرير التجارة الخارجية، وتشجيع استقبال الاستثمارات الأجنبية الخاصة وضمانها وتأمينها ضد

[1] – **يونس، عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية، مرجع سابق، ص54.**

المخاطر، وابتعاد الدولة عن التدخل في آليات السوق. كما أكد البنك الدولي أن كل ذلك لن يتحقق إلا إذا استطاع البلد أن يمضي قدماً في تنفيذ برامج التثبيت، القصيرة الأجل، التي يضعها صندوق النقد الدولي كمقدمة ضرورية لتحقيق "الإصلاح الجذري الشامل للاقتصاد القومي".

وقد تضمنت سياسات التكيّف الهيكلي التي يضعها البنك الدولي ما يلي:

أ- تحرير الأسعار: ويتضمن التزام الدولة المدينة بتحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، والحد من تدخل الدول في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل، وكذلك تحرير أسعار الفائدة وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور، وهذا التحرير للأسعار يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار والإضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل[1].

ب- سياسة الخصخصة: وهو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص وتشغيلها على أساس تجاري يهدف إلى الربح، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات التي كان يقدمها القطاع العام[2].

ت- تحرير التجارة الخارجية: فالبنك الدولي يطالب الدول المدينة بتخفيض سعر الصّرف للعملة المحلية، وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع، والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحليّة، وخفض الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، والعمل على تشجيع التصدير وعدم إتّباع سياسة تقوم على إحلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية[3].

كما إن القروض الخاصة بالتكيّف الهيكلي التي يموّلها البنك تمتد من أصغر المسائل، كالقضايا التكنولوجية والإدارية والمالية والمتعلقة بالمشروعات، إلى أكبر المسائل شمولاً، مثل قضايا الادّخار والاستثمار والموازنة العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الطاقة والتسعير والتعريفات الجمركية وإدارة أزمة الديون... إلخ. وهو يهدف من ذلك كله إلى وضع مجموعة من الأنشطة والأعمال التي ينبغي للحكومة المعنية اتخاذها، إما لزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي أو المحافظة عليها، وذلك لضمان توفير العملات الأجنبية التي تمكّن الدولة من استعادة قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية واستعادة قدرتها على التعامل مع أسواق الاقتراض الدولية.

ومن هنا فإن تطبيق برامج التكيف الهيكلي الذي يتبناها البنك الدولي تنطوي على مخاطر كثيرة على الدول العربية التي تلتزم بتطبيقها وبخاصة في بعده الاجتماعي ومن هذه المخاطر.

---

[1] - مجموعة باحثين، الديون الدولية.. عوامل للتنمية أم عوائق لها، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، 2011، عدد الصفحات26، ص18.

[2] - مجموعة باحثين، الديون الدولية.. عوامل للتنمية أم عوائق لها، مرجع سابق، ص18.

[3] - د. النجفي، سالم توفيق، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مراجعة: الجميلي، حميد، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص28-29.

2-مخاطر تطبيق برامج التكيف الهيكلي على الدول العربية التي تلتزم بتطبيقها[1]:

أ- فيما يتعلق بتخفيض المصاريف الحكومية: إن تخفيض هذه المصاريف بحجة مواجهة العجز، يعرض كل قطاعات النشاط الحكومي للتخفيض، لاسيما الصحة والتربية، والبرامج الاجتماعية، وهذا يؤدي إلى فقدان كثيف لفرص العمل.

ب-إزالة العوائق أمام التجارة الدولية: إن إلغاء التعريفات الجمركية، يعني بالتالي منافسة السلع المستوردة للمنتجات المحلية، وبالتالي ازدياد حالات الإفلاس.

ت-التخلي عن سياسة دعم بعض السلع الأساسية: (كالخبز، والأرز، والمحروقات)، سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي يحدث اضطراب بأسعار الخدمات، وتدني سلم الأجور، وتكون المحصلة انخفاضاً حاداً في مستوى المعيشة.

ث-خصخصة المؤسسات المالية: وهذا ما يعني بيعها في السوق العالمية، ونزع ملكية الدولة ونقل أصولها الإنتاجية للقطاع الخاص بغض النظر عن جنسيته، ويفقد البلد بالتالي السيطرة على السياسة الاقتصادية الوطنية، وهذا يؤدي بدوره إلى إضعاف دور الدولة في البلاد التي ترضخ لهذه البرامج.

ج-دعم عمليات التصدير: من خلال إتّباع سياسة تطوير الزراعات الأحادية المكثفة بشكل واسع (البن، القطن...) على حساب الزراعة المتنوعة من أجل السوق المحليّة مما يجبر البلد على استيراد ما كان ينتجه سابقاً، وبما أن بلدان الشمال تتحكم بشبكة التسويق العالمية، وبما أن البلدان الفقيرة تعرض جميع منتجاتها المعدة للتصدير دفعة واحدة، فتنهار الأسعار، وهكذا تستولي بلدان الشمال على المحاصيل الزراعية للبلدان النامية بأبخس الأثمان.

ح-انهيار أسعار العملات الذي سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة (الوقود، والأسمدة، والأدوية، ....إلخ).

3- سياسة إقراض البنك الدولي تجاه الدول العربية:

لقد تركّزت سياسة إقراض البنك الدولي تجاه البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية في النقاط الآتية[2]:

أ- إن الدول الصناعية المتقدمة الكبرى تمتلك الجزء الأكبر من رأسمال البنك، وهذا يشكل أساس السيطرة على قوته التصويتية وعلى اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها. ولذلك فإن البنك الدولي ركز على منح القروض للدول التي توجد فيها مصالح اقتصادية للدول الكبرى المسيطرة على البنك الدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك فإن البنك ينتهج سياسة منحازة لصالح الدول التي تمتلك النصيب الأكبر من رأسمال البنك.

ب-يتبع البنك الدولي سياسة الاهتمام الزائد بمصالح المستثمرين، ويهدف من خلال منح القروض إلى تحقيق الربح واستردادها في موعد الاستحقاق، وعليه فإن البنك لم يعط اهتماماً للتنمية الاقتصادية في البلدان العربية ومراعاة احتياجاتها التمويلية.

ت-يقدم البنك الدولي القليل من القروض للمشاريع الصناعية والتي تعدّ العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في الدول العربية ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية التحتية. والغرض من هذا السلوك إبقاء الدول العربية دائرةً في فلك النظام الرأسمالي العالمي ولا تستطيع أن تنتهج سياسة اقتصادية مستقلة.

---

[1] - خويدلي، السعيد، مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة،2008، عدد الصفحات 239، ص204،202

[2] - خويدلي، السعيد، مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التنمية، مرجع سابق،ص200-2012.

ث– كما يعمل البنك الدولي على تقويض استقلالية المجتمع الزراعي، بواسطة الدفع نحو رسملة القطاع الزراعي وتفضيل المنتجات المخصصة للتصدير على تأمين الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية، وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي (الأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية وغيرها) والاعتماد على أسعار السوق، وإلغاء التسعير الحكومي لأسعار المنتجات الزراعية وترك ذلك لآليات السوق، وإلغاء أجهزة ومؤسسات التسوّق الحكومي للمنتجات الزراعية، وإلغاء الدعم المالي والقروض الميسرة وتحويل البنوك الزراعية لتعمل وفقاً لمعايير السوق.

ج– تعمل مجموعة البنك الدولي على فرض سياسة اقتصادية معينة على الدول المقترضة كشرط لحصولها على القروض واعتمادها على تقارير البعثات والتي لا تكون دوماً موفقة.

ح– كما أن منح القروض ليست فقط مشروطة بشروط مالية اقتصادية بل أيضاً تكون مرهونة بمواقف سياسية يجب على الدول التي ترغب بالحصول على القروض تبنّيها من أجل حصولها على هذه الأموال، ويكمن ذلك في تبني وتأييد هذه الدول لسياسة الدول المانحة والقيام بتبني نظامها السياسي وتطبيق النظام المالي المتبع بهذه الدول بغض النظر عن ماهية هذا النظام، وفي كثير من الأحيان لا تتلاءم الأنظمة المالية المتبعة في الدول الغربية مع طبيعة وتكوين النظام الاجتماعي في البلدان العربية، ومعظم القروض التي يتم تقديمها للدول العربية تكون من تصميم الدول المانحة التي تحدد الدول التي تستحق هذه القروض وهو ما يعبّر عن اتجاه الدول التي تتحكم في البنك الدولي إلى اتباع سياسات مالية ليست بالضرورة لدعم هذه الدول والنهوض بها بقدر ما تكون أداة لخدمة أهداف ومصالح هذه الدول في المنطقة، حيث تستطيع الدول الرأسمالية المسيطرة على البنك الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة، أن تلزم البنك بتقديم القروض لمن يقف بجانبها وتمنعه من تقديم القروض لمن لا يتّفق معها، ولقد مارست الولايات المتحدة هذا الامتياز مرات كثيرة عبر تاريخ البنك، ومنها سحب عرض تمويل السد العالي عام 1956 أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ومنع البنك من تقديم القروض لنظام صدام حسين بعد عام 1990[1].

وفي ضوء ذلك يرى الباحث بأن البنك الدولي ينتهج سياسات الدول الكبرى من حيث تقديم القروض للدول التي يتوفر فيها مصالح استراتيجية اقتصادية وسياسية، كما أن تدفق قروض البنك الدولي إلى الدول العربية، تكون مرتبطة بشروط تصبّ في صالح ضمان حقوق ومصالح الدول الدائنة. كما إن السياسة المالية التي يتبعها البنك الدولي من خلال القروض الممنوحة للدول العربية تعدّ من أهم العوامل التي تكرّس مفهوم التبعية كون هذه القروض مربوطة بقيود وشروط تفرض على الدول المدينة اتباع تعليمات البنك الدولي تجاه التعامل مع هذه القروض وإمكانية الحصول عليها، حيث تفرض الأطراف المانحة داخل البنك الدولي سياسات وبرامج تعمق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي وذلك وفق الشروط والمعايير التي تحدد مسبقاً من قبل البنك وتكون القروض مرهونة بتطبيقها[2]. وتكمن خطورة القروض التي تحصل عليها الدول العربية في تفاقم الديون الخارجية، فتزايد اعتماد الدول العربية على التمويل الخارجي، واللجوء إلى البنك الدولي من أجل الحصول على القروض لتمويل مشاريعها وموازنتها أدى إلى تفاقم حجم الديون الخارجية التي خلقت العديد من التغيرات التي قيدت هذه الدول بشروط وقيود اقتصادية معيّنة تخدم سياسة وأهداف البنك الدولي في تعزيز تبعيّة هذه الدول ونظامها المالي للخارج[3]، والتي عرضت حرية صانع السياسة الاقتصادية ومتخذ القرارات الهامة

---

[1] - Gros, J and O. Prokopovych When Reality Contradicts Bank Lending Practices in Developing Countries in Historical, Theoretical, and Empirical Perspectives. Codersia Monegraph Series, 2005. P.8.

[2] - سياسات البنك الدولي في مصر – تاريخ من المؤامرات– الزراعة نموذجاً، على الرابط التالي:

http://www.aldiwan.org/articles.php?action=show&id=68

[3] - يونس، عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية، مرجع سابق، ص82.

بهذه الدول للخطر الشديد، بحيث أصبح يتعين عليه مراعاة الضغوط والمصالح الخاصة بالجهة المانحة والأخذ بعين الاعتبار العمل على تحقيق مصالحها وأهدافها عند تصميم السياسة الاقتصادية لدولته، مما أدى في النهاية إلى التحول عن الطريق الإنمائي الذي كانت تختاره الدولة بوعي واستقلالية والسير في طريق آخر حدده البنك الدولي كشرط من شروط الحصول على هذه القروض والتي في أغلب الأحيان لا تؤدي الأهداف المنشودة من هذه القروض، وترجع هذه التبعية سواء كانت سبباً أم نتيجة للمديونية الخارجية إلى حاجة الدول العربية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بهذه الدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى الاقتراض من البنك الدولي، والاعتماد على القروض الخارجية مما جعلها تعاني من التبعية المالية للبنك الدولي، والذي نتج عنه اندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي الدولي، مما جعل النظام المالي لهذه الدول مرهوناً بالتغيرات والتقلبات التي تطرأ على النظام المالي العالمي. كما انعكست السياسة التي يتبعها البنك الدولي في تعميق تبعية اقتصادات الدول العربية للدول المتقدمة على النقل الأفقي للتكنولوجيا أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وطنياً أو قومياً أو إقليمياً، وقد اختارت معظم الدول العربية اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة اعتقاداً منها أن ذلك سيمكنها من توفير الوقت والنفقات، لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية للدول العربية مما عمّق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا[1].

كما تتعرض اقتصادات الدول العربية المدينة لمؤامرة مالية دولية بعد أن تم توريطها في مديونية مفرطة، والذي يتمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الاستراتيجية التي بنتها هذه الدول عبر جهودها الإنمائية المضنية خلال عقود من الزمن على نحو يعيد لها السيطرة الأجنبية، فبعد وصول أزمة الديون إلى مستوى حرجٍ وبعد التعثر في سداد خدمتها ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في هذه الدول، أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان، وقد لقي هذا الطرح صدى واسعاً في نفوس الدائنين لأنه يحسن من محافظهم المالية ويحول الديون المشكوك في تحصيلها إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة، وهنا يتحول الدائنون إلى مستثمرين وهو ما يؤدي إلى إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة إلى مزيد من الرقابة والتبعية الخارجية.

ولا تقف آثار تفاقم حجم الديون الخارجية عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز هذا إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي للمزيد من الضغوطات والتدخّل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية التي تحاول فرض سيطرتها على الدول العربية من خلال سياستها المالية وهيمنتها على المؤسسات المالية الدولية، والتي تهدف إلى تحقيق أهدافها من خلال استخدام المنح والقروض كأداة ضغط على الدول العربية لتحقيق أهدافها وأطماعها عن طريق فرض تبعية هذه الدول لسياستها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة. فهذه الأموال قادرة على التأثير في سيادة الدول وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المدينة بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساساً بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي وفرض تبعيتها للبنك الدولي والدول المحرّكة له.

[1] - حشماوي، محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2006، عدد الصفحات 302، ص55.

النتائج والمناقشة:

رغم النشاط الذي قام به البنك الدولي في الدول العربية ورغم القروض التي قدمها للدول العربية –والجدول رقم (1) يبين تلك القروض المقدمة خلال الفترة 1996–2010– إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة من هذا النشاط ومن هذه القروض، كما أنه كان محل عدة انتقادات، فعلى الرغم من إصراره على خلو مساعداته من الشروط السياسية إلا أن تأثيراته واضحة وشروطه الاقتصادية في الدول التي تطلب المساعدة حازمة، فخبراؤه يقومون بدراسة متوسط نصيب الفرد من الدّخل القومي واحتمالات تطوره ودراسة معدل نمو الدخل القومي واحتمالات تطوره، ودراسة معدل نمو السكان ومعدل الادخار والوسائل التي يتحقق بها، وحصيلة الدولة من النقد الأجنبي ومصادر الإقراض والمواد الضريبية، ومعدلات التبادل التجاري وتطورات المديونية والفوائد والثروة المرتبطة بها، ومدى اعتماد الدولة على سلعة واحدة أو مجموعة من السلع، وآثار التغيرات في الأسعار الدولية على الصادرات وكيفية زيادة حصيلة النقد الأجنبي اللازم لدفع المستحقات الخارجية، ودراسة الهيكل الجمركي والتعريفات المفروضة ومصادر الطاقة وحجم الاعتمادات على الخارج في مجال الغذاء، والحالة الاقتصادية العامة للبلاد ومدى ارتباطها بمشاريع منتجة أو غير منتجة ولا شك أن هذه المعلومات خطيرة، إلا أن البنك الدولي يصر على الحصول عليها، والمعلوم بأنه مجرد الحصول عليها يعدّ تدخلاً في الشؤون الداخلية، فضلاً عن دراستها وتحليلها وصياغة توجيهات وبرامج على ضوئها في ظل الفلسفة الليبرالية للبنك الدولي[1].

ولقد سعى البنك الدولي لبسط نفوذه في التسيير الاقتصادي للدول العربية عن طريق سياسة حيوية توسعية لعمليات الإقراض، وكان هدف البنك الدولي من ذلك إيجاد نظام ليبرالي للاقتصاد ولقبول اللعبة الدولية التي حددتها الدول الغربية، وقبول النظام الدولي السائد، وهذا يفسر سبب عدم قبول البنك الدولي لأي تغيرات في الدول العربية لا تتلاءم أو تتعارض مع المخطط الذي تسير عليه التجارة الدولية أو التي تعرقل الاستثمارات الخاصة وخدمات الديون، ويعد مبدأ حرية المؤسسة واحترام آليات السوق واحترام الملكية الفردية من صميم عمل البنك الدولي. وتظهر القروض كسند للحكومات المتلقية للمساعدات، إلا أنه غالباً ما تكون النتائج عكسية تماماً، فأغلب القروض يتم صرفها لتمويل مشاريع استهلاكية وغير إنتاجية ولا تساهم في تطوير البنية الاقتصادية والإنتاجية للدول المستدينة، كما تستخدم للقيام بإصلاحات شكلية وإنتاج سلع تجارية معدّة للتصدير نحو الدول المانحة وبالثمن والشروط التي تحددها هذه الأخيرة وعادة ما تتنوع هذه الشروط، ولا يوافق على القرض إلا بعد دراسة الوضع السياسي الدّاخلي والخارجي ودرجة الانفتاح على الاستثمار الخاص الأجنبي وعلى سجل التسديد والسياسة التصديرية.

الجدول رقم (1): قروض البنك الدولي لكل من (مصر، المغرب، تونس، الأردن) خلال الفترة 1996–2010

إجمالي مساهمة البنك الدولي			الوحدة: دولار أمريكي	
العام	مصر	المغرب	تونس	الأردن
1996	2,164,974,000	3,763,654,000	1,657,023,000	843,676,000
1997	2,074,728,000	3,301,890,000	1,479,596,000	813,922,000
1998	2,114,261,000	3,417,269,000	1,501,460,000	807,392,000
1999	2,034,554,000	3,221,479,000	1,364,178,000	895,053,000
2000	1,905,000,000	2,863,630,000	1,250,051,000	855,732,000
2001	1,792,176,000	2,524,956,000	1,333,382,000	941,112,000

[1] - د. خويدلي، السعيد، مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التنمية، مرجع سابق، ص201،200.

1,071,842,000	1,498,459,000	2,573,058,000	1,858,620,000	2002
1,066,622,000	1,811,977,000	2,741,503,000	1,925,351,000	2003
1,018,214,000	1,854,163,000	2,544,655,000	1,968,315,000	2004
969,922,000	1,593,690,000	2,277,625,000	1,912,258,000	2005
939,335,000	1,470,081,000	2,285,085,000	2,024,244,000	2006
907,745,000	1,594,631,000	2,595,000,000	2,671,101,000	2007
872,210,000	1,375,304,000	2,555,442,000	2,699,568,000	2008
1,108,676,000	1,405,297,000	2,557,235,000	3,250,498,000	2009
1,040,043,000	1,398,761,000	2,481,252,000	3,881,188,000	2010

المصدر: موقع البنك الدولي، على الرابط التالي:http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.MWBG.CD?page=1

ولقد كان الهدف الأساسي من وراء برامج التّكيف الهيكلي هو خلق الظروف المناسبة من اقتصادية ونقدية ومالية وتشريعية داخل البلدان العربية، لتمكين الشركات متعددة الجنسيات من إحكام سيطرتها وتدخلها في هذه البلدان وجرها إلى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي العمل على تكريس نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، الذي يعمل على تهميش تلك البلدان واستغلال خيراتها الطبيعية واستمرار تخلفها. وكانت نتائج تطبيق سياسات البنك الدولي وخيمة على الدول العربية، فقد فقدت معظم الدول العربية السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددها، وتم رسم سياساتها الاقتصادية بواسطة البنك الدولي– وغيره من المنظمات الدولية المختصة– انطلاقاً من استراتيجيات الدول الرأسمالية، وأدت إلى تحطيم حياة الملايين، وذلك لأنها بنيت على افتراض خاطئ مؤداه أنه كلما كثرت المشاريع وارتفعت تكلفتها استفاد منها أكبر عدد من الناس، وبرهنت الأحداث على أن تلك المشاريع أدت إلى زيادة الفوارق والتفاوت الاقتصادي بين طبقات الدول المستدينة، وخلفت مشاكل اقتصادية واجتماعية لم تكن موجودة أصلاً[1]. ورغم فشل تلك الفلسفة ليس فقط في إزالة الفقر أو التقليل من تأثيره بل في زيادة الهوة بين الطبقات الغنية والفقيرة داخل الدولة التي تأخذ معونات من البنك، ولم تستطع الحكومات العربية رغم إتباعها لسياسات البنك الدولي من بناء صناعة قادرة على المنافسة وعلى اقتحام أسواق دولية ثابتة ومستدامة، ولم تستطيع تنويع أسواق منتجاتها التصديرية وتغافلت عن التخطيط لبناء أسواق استراتيجية، وهذا ناتج أساساً عن عجز فهم التبدلات في النظام العالمي الجديد، واعتماد صناعتها بشكل كبير على الاستيراد للكثير من مستلزمات الإنتاج، ويظهر عجز الصناعة العربية في المقارنة بين نصيب صادراتها بوارداتها، فقد بلغت نسبة الصادرات العربية من المصنوعات حوالي 19.5% في عام 2010 من إجمالي الصادرات العربية، بينما بلغت نسبة واردات الدول العربية من المصنوعات حوالي 65.3% في نفس العام من إجمالي واردات الدول العربية[2]، وإلى الآن لا يوجد رؤية مستقبلية للاقتصادات العربية تتسم بالتحديد الدقيق لأسس النهوض بالصّناعة، حيث بقي المحتوى التكنولوجي لهذه الصناعة متخلفاً.

1- نتائج تطبيق الدول العربية لبرامج التّكيف الهيكلي المفروضة من قبل البنك الدولي:

ونتيجة لتنفيذ وتطبيق الدول العربية لبرامج التكيف الهيكلي المفروضة من البنك الدولي، وجدت هذه الدول نفسها بأنها فقدت الأموال اللّازمة لتمويل التنمية، وأضاعت السنوات، وبفضل العشوائية في التنفيذ، أدت هذه السياسات إلى:

أ- زيادة الانكماش الاقتصادي بسبب خفض الطلب الكلّي (الاستهلاك والاستثمار) سعياً وراء خفض نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أدى إلى هبوط حاد في نمو الناتج والدخل وفرص التوظيف

[1] - Buira, Ariel, 2003, Analysis of Conditionality , in Challenges to the World Bank and the IMF,(editor Ariel Buira. Anthem Press, London. P.73.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص151.

وبالتالي إلى زيادة الكساد والطاقات العاطلة وحالات الإفلاس وتدهور أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل في الدول العربية، وإلى زيادة معدلات البطالة، وتراجع قدرات غالبية المواطنين للحصول على حاجاتهم الأساسية، ويقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية لعام 2010 بحوالي 14.6%[1]، كما لم تستطع هذه السياسات التخفيف من حالات العجز وتحسين أوضاع المالية العامة للدول العربية وفشلت في تحقيق النمو الحقيقي فيها حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي العربي في عام 2011 إلى 3.1% مقارنة بـ4.1% عام 2010[2].

ب–إن القضاء على دور الدولة المالي والاقتصادي والاجتماعي عبر إطلاق قوى السوق والمراهنة على دور طليعي لقطاع خاص مزيف أدى إلى تمهيد الطرق أمام الاستثمارات الخارجية لاستملاك القطاع العام، وإلى إضعاف دور الدولة ومؤسساتها الخدمية والاجتماعية.

ت–من جراء سياسات الإغراق في الدين التي تشجع عليها الدول الغنية والمؤسسات المالية التابعة لها والمنفذة لسياساتها، تتم السيطرة على قرارات الدول الاستراتيجية لمصلحة قوى تقود اليوم النظام العالمي الجديد وتعمل على السيطرة على الموارد الاقتصادية العالمية.

ث–كما أن سياسات البنك الدولي التي فرضت في العقود الماضية على الدول العربية، كانت تهدف إلى توريطها بأكبر قدر ممكن من المشاريع الفاشلة الممولة بقروض يدفعها مواطنو هذه الدول، والتي تزيد الأوضاع المالية والاقتصادية تعقيداً وتؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور دراماتيكي في الحالة الاجتماعية للناس، ولقد كانت القروض المقدمة من قبل البنك الدولي والتي من المفترض أن يتّم من خلالها تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض دفع عجلة التنمية في البلد فإنها غالباً ما توجّه لتمويل مشاريع الطاقة الكهربائية ووسائل النقل، وفي ذلك تناقض واضح مع الغاية المعلنة عن تقديم القروض من قبل البنك، كما أنّ غالبية البلدان المتقدمة تستحوذ على الجزء الأكبر من القروض وهذا ما يتناقض مع المهمة الحقيقية للبنك والتي تقضي بدعم اقتصاديات البلدان النامية والمتخلفة[3].

ج– أدت عملية تحرير الواردات السلعية من قيود النوعية والكمية والخفض التدريجي للرسوم الجمركية من قبل البلدان العربية، إلى عدم قدرة هذه البلدان على إحداث نمو حقيقي في صادراتها السلعية، مما أدى إلى تفاقم العجز في موازينها التجارية وارتفاع مديونيتها الخارجية، بالإضافة إلى عدم قدرة صناعاتها على الصمود أمام صناعات الدول المتقدمة بسبب التنافسية العالمية مما انعكس سلباً على تطوير هذه الصناعات، والجدول رقم (2) يوضح تطور إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة (2006–2010)، حيث بلغ إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية في عام 2010 حوالي 172,940.9 مليون دولار، ولقد أدى هذا الارتفاع في المديونية الخارجية للدول العربية إلى ارتفاع معدل خدمة الدين بشكل كبير والذي يسمى مؤشر خدمة الدين بالنسبة للصادرات[4]، الذي يساوي نسبة مجموع الأقساط بالإضافة إلى مجموع الفوائد إلى مجموع صادرات الدولة المدينة[5]. حيث إن ارتفاع هذا المعدل سيؤدي إلى أن معظم حصيلة النقد الأجنبي المحصل عليها من الصادرات ستوجه لتسديد أعباء الديون وخدمة الديون، وتكون بذلك الدول العربية قد حرمت نفسها من الاستفادة من الموارد الخارجية في تنمية اقتصاداتها.

---

[1]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص42.

[2]– التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2011، ص6–9.

[3]- هاشم، حنان عبد الخضر، *المؤسسات الاقتصادية الدولية ودورها في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر*، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الرابع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004، ص65.

[4] - يونس، عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية، مرجع سابق، ص82.

[5] – د. زكي، رمزي ، الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص117.

الجدول رقم (2) إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة (2006-2010)

الوحدة: مليون دولار

الأعوام	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الدين العام الخارجي	141,254.3	154,642.3	158,257.1	163,198.7	172,940.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص388.

كما يوضح الجدول رقم (3) عجز الميزان التجاري في عام 2010 لبعض الدول العربية التي طبقت سياسات البنك الدولي.

الجدول رقم (3) الميزان التجاري لبعض الدول العربية في عام 2010

الوحدة: (مليون دولار)

	مصر	المغرب	تونس	الأردن
الميزان التجاري	20,120.4-	15,156.4-	4,570.9-	6,659.8-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص380.

ومن هنا فإن السياسات المتضمنة في برامج التكييف الهيكلي التي تبناها البنك الدولي وفرضها على الدول العربية، ليست في الأصل سياسات للتنمية وإنما هي سياسات يهدف من وراءها تحقيق هدفٍ مزدوجٍ ألا وهو زيادة قدرة الدول العربية على الوفاء بديونها المستحقة للبنك الدولي، وفتح أسواق الدول العربية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة، ولقد أدت هذه السياسات إلى الركود، وعجز في الميزان التجاري، وفي ميزان المدفوعات، مما زاد من المديونية الخارجية، وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة، إلى تعثر الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة، والمتوسطة في مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات البطالة، ولم يؤدِ تحرير القطاع المالي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية في القطاع المصرفي بل زاد من تعرض اقتصادات الدول العربية للصدمات الخارجية، وأضعف دور الدولة في توجيه وضبط حركة القطاع المالي.

2- السبل التي من شأنها تعظيم الفائدة من قروض البنك الدولي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن إيجاد وتحديد سبل وكيفية تحسين كفاءة أداء استخدام قروض البنك الدولي في تمويل الاقتصادات العربية، يتم من خلال:

أ- أن تحدد الحكومات العربية أهدافها وتعيد ترتيب أولوياتها بالنسبة للمشروعات التي ترغب في تشجيعها، وذلك لخدمة خطط التنمية الاقتصادية.

ب-إعادة توجيه التنمية الاقتصادية العربية نحو تبني استراتيجية الاعتماد على الذات، تستند على استغلال الموارد المالية الداخلية. وبهذا المعنى ينبغي اختيار القطاعات الإنتاجية العربية التي يجب تنميتها، واختيار المشروعات داخل هذه القطاعات على أساس قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية للسكان والطلب الداخلي الذي يتصل بهذه الحاجات، وفي ضوء هذه الاستراتيجية يمكن ضمان السوق الداخلية اللازمة للتنمية العربية.

ت- إعادة صياغة الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي، إذ يعكس اختلال الهيكل القطاعي العربي، ضعف القاعدة الصناعية والزراعية العربية حيث لم يشكل إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 سوى 6.1 % وقطاع الصناعات التحويلية 9.3 %، وهذا يدل على استمرار اعتماد الاقتصاد العربي على الخارج لسد

متطلباته من السلع الزراعية والصناعية، كما يدل على عدم بلوغ القطاع الصناعي التحويلي في البلدان العربية القوة المحركة للاقتصاد القومي. فنصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، يعد متواضعاً جداً قياساً بالاستثمارات الكبيرة التي وجهت نحو هذا القطاع، وكذلك لم تصل الصناعة التحويلية العربية بعد إلى درجة عالية من التقنية والجودة تمكنها من المنافسة في أسواق التصدير بل وحتى في الأسواق المحلية، كما لم تتمكن هذه الصناعة من توفير فرص عمل واسعة كما كان يؤمل منها. كما أن ضعف إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أيضاً، يؤثر على الأمن الغذائي العربي. نتيجة لتخلف قطاعات الإنتاج من جانب والنمو المتسارع في استهلاك الغذاء من جانب آخر، ولقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية حوالي35,306.7 مليون دولار في عام 2009[1]، مما جعل البلدان العربية مضطرة إلى استيراد الغذاء من الخارج مع ما يفرضه عليها ذلك الاستيراد من أعباء مالية ثقيلة، وأحياناً أعباء سياسية ليست أقل ثقلاً من الأولى.

ولتحسين الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي يمكن توجيه قروض البنك الدولي في المشروعات المنتجة للسلع الرأسمالية دون غيرها من المنتجات السلعية والخدمية لمدى قدرتها وأهميتها في القطاع الصناعي. والذي يعد من القطاعات الهامة والمحركة للنشاط الاقتصادي، نظراً لامتلاكه قدرات وإمكانات تؤهله للإسهام الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. الأمر الذي يستدعي رفع حصة القطاع الصناعي والقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بما يمكنه من زيادة إسهامه في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي. وإن إمكانية تحسين إنتاجية القطاع الصناعي يعدّ أمراً هاماً لما لهذا القطاع من تشابكات وروابط متعددة مع بقية القطاعات الأخرى، كما أنه قطاع مؤهل لأن يستقطب الاستثمارات الأجنبية ولا سيما التكنولوجيا الحديثة ويستوعبها بما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيته وبالتالي زيادة إسهامه في النمو الاقتصادي وخاصة في مجالي رفع وتحسين كفاءة استخدام وتوزيع التمويل الخارجي. أما على صعيد إسهام القطاع الصناعي في التشغيل أيضاً. فإن استغلال وتوجيه رأس المال الأجنبي، قد يسهم في نمو القطاع الصناعي وتطوره إلى حد كبير وبالتالي في تحسين الدخول وتحقيق مستويات أفضل للمعيشة، من خلال تأثيراته التوسعية التراكمية على حجم الإنتاج، وتأمين مستلزمات التنمية الاقتصادية. ونظراً لأن هيكل الصناعة العربية ما يزال يتسم باختلال وضعف شديدين بما في ذلك القصور في الصناعات الأساسية التي تنتج السلع الرأسمالية، فإن الارتقاء إسهام الصناعة العربية في مكافحة الفقر تعتمد أساساً على إعادة هيكليتها وتطويرها وتوسيع أنشطتها وإمكاناتها، وزيادة الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها البلدان العربية في كثير من المجالات الصناعية[2].

ث–الاهتمام بتوجيه قروض البنك الدولي إلى الصناعات الكثيفة الاستخدام للعمالة. وكذلك الصناعات الصغيرة والحرفية التي تعود بالفائدة على أكبر عدد من الشباب والعاطلين عن العمل. بما في ذلك تشجيع التسليف الإنمائي الصناعي، ودور الصناديق الاجتماعية في تطوير الصناعات الصغيرة والحرفية. وإن هذه الاستراتيجية الاستثمارية الصناعية تعدّ أكثر واقعية في الوطن العربي لتوافر عوامل نجاح الصناعات الخفيفة المكثفة للعمل، لأن هناك من القدرات الفنية والمهنية ما يكفي لإدارة مثل هذه الصناعات، وإن انتهاج هذه الاستراتيجية يسهم في القضاء على مشكلة البطالة كونها صناعات مكثفة للعمل، وكذلك القضاء على التضخم إذا ما ساعدت على زيادة المعروض السلعي، والأهم من ذلك في هذا المضمار إذا ما تحقق فعلاً، فسيمهد الطريق نحو انتهاج سياسة استثمارية صناعية تؤكد على

[1] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 25، 320.

[2] - د. الراوي، علي عبد محمد سعيد، الفقر والبطالة والسياسة الاستثمارية في العراق تحديات ومهام وفرص، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد الثامن، العدد 27، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2001، ص81،76.

الصناعات الأكثر تقدماً والصناعات الثقيلة مستقبلاً. ولا سيما إذا ما تم استغلال فرص وإمكانات التكامل الاقتصادي العربي بإقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة من الحجم الكبير يتيح للاقتصادات العربية أن تكمل موارد بعضها البعض البشرية والمالية والمادية. بما يمكنها من زيادة قدرتها التفاوضية، وتوسيع قاعدتها الإنتاجية ورفع مرونة استجابة العرض لتغيرات الطلب في إطار السوق العربية الواسعة، وما من شك في أن تحقيق ذلك يتطلب تنسيق إنشاء وإدارة المشاريع الصناعية الكبرى، وتسويق إنتاجها عربياً وعالمياً.

ج–تطبيق السياسات الإصلاحية على المستوى القُطري وبقدر ما تسمح به الاعتبارات الاقتصادية. والتي منها:

- المحافظة على درجة معقولة من الحماية لصناعتها عبر الرسوم الجمركية تجاه السلع الأجنبية غير العربية ولفترة زمنية محدودة على أن تترافق مع التدابير الكفيلة بتأهيل الصناعات القائمة وتشجيعها على التكامل الأفقي والرأسي مع الصناعات العربية. وتنمية الادخارات الوطنية، إضافة إلى جذب المدخرات المستثمرة والموظفة في الخارج ومنحها مزايا تفضيلية أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لاستثمارها في مشاريع إنمائية. وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، لإقامة مشاريع صناعية بما تتلاءم مع أولويات الدولة وبالتعاون مع رأس المال الوطني. وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري، وليس عن طريق الإفراط في منح الإعفاءات والامتيازات. كما أن معالجة المشاكل السياسية والقانونية والإدارية في البلدان العربية هي الخطوة الأساسية لبناء مناخ استثماري ملائم في مجالات لا تقتصر على الميدان النفطي، بل تمتد لتشمل الصناعات التحويلية والزراعية والسياحية.
- إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره للقيام بمشاريع إنتاجية، ومشاريع ذات بعد اجتماعي، تحقق أرباحاً قليلة. وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع إنتاجية هامة ضمن أولويات التنمية وتحفيزه للتعاون مع القطاع الخاص في البلدان العربية الأخرى لإقامة مشاريع مشتركة. وتوجيه الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية الاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. إن البنك الدولي ينتهج سياسات الدول الكبرى من حيث تقديم القروض للدول العربية التي يتوفر فيها مصالح إستراتيجية اقتصادية وسياسية للدول الكبرى.
2. رغم النشاط الذي قام به البنك الدولي في الدول العربية ورغم القروض التي قدمها للدول العربية إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة من هذا النشاط ومن هذه القروض.
3. لقد سعى البنك الدولي لبسط نفوذه في التسيير الاقتصادي للدول العربية عن طريق سياسة حيوية توسعية لعمليات الإقراض، وكان هدف البنك الدولي من ذلك إيجاد نظام ليبرالي للاقتصاد ولقبول اللعبة الدولية التي حددتها الدول الغربية.
4. إن أي تدفق لرؤوس الأموال إلى الدول العربية من قبل البنك الدولي، تكون مرتبطة بشروط تصب في صالح ضمان حقوق ومصالح الدول الدائنة.
5. إن السياسة المالية التي يتبعها البنك الدولي من خلال القروض الممنوحة للدول العربية تعدّ من أهم العوامل التي تكرّس مفهوم التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

6. إن الهدف الأساسي من وراء برامج التكيّف الهيكلي هو خلق الظروف المناسبة من اقتصادية ونقدية ومالية وتشريعية داخل البلدان العربية، لتمكين الشركات متعددة الجنسيات من إحكام سيطرتها وتدخلها في هذه البلدان وجرها إلى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

7. لقد كانت نتائج تطبيق سياسات البنك الدولي وخيمة على الدول العربية، فقد فقدت معظم الدول العربية السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددها، وتم رسم سياساتها الاقتصادية بواسطة البنك الدولي– وغيره من المنظمات الدولية المختصة– انطلاقاً من استراتيجيات الدول الرأسمالية.

8. لقد دفع العجز المالي في عدد من البلدان العربية، إلى تصميم خططها ونفقاتها التنموية، ليس بالاعتماد على ما يمكن تدبيره وترشيده من موارد ذاتية بشكل أساس، وإنما بالاعتماد على ما يمكن اقتراضه وتدبيره من موارد خارجية، وبشكل فاق في أحيان كثيرة، قدرة الاقتصاد المحلي وطاقته على تحمل الأعباء المتصلة بهذا الحجم من التمويل الخارجي.

9. اتسم هيكل الإنتاج في الاقتصادات العربية باختلال تجسد في النمو غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية وقد انعكس ذلك في المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

10. إن السياسات المتضمنة في برامج التكييف الهيكلي التي تبناها البنك الدولي وفرضها على الدول العربية، ليست في الأصل سياسات للتنمية وإنما هي سياسات يهدف من ورائها لتحقيق هدفٍ مزدوجٍ ألا وهو زيادة قدرة الدول العربية على الوفاء بديونها المستحقة للبنك الدولي، وفتح أسواق الدول العربية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة.

11. لقد أدت السياسات التي تبناها البنك الدولي وفرضها على الدول العربية إلى الركود، وعجز في الميزان التجاري، وفي ميزان المدفوعات، مما زاد من المديونية الخارجية، وزيادة معدلات البطالة.

12. إن الاعتماد على قروض البنك الدولي، وذلك لتغطية الفجوة التمويلية والنقص في الموارد والإمكانات المحلية المتاحة، نجم عنه انعكاسات تمثلت في تراكم القروض الخارجية من جهة وتصاعد أعباء خدمتها من جهة أخرى، وذلك لأن الكيفية التي أنفقت فيها هذه القروض أسهمت بشكل واضح بنشوء ما يسمى بمشكلة المديونية الخارجية الناتجة عن عجز الاقتصادات العربية عن الإيفاء بمتطلبات خدمة ديونها الخارجية.

التوصيات:

وفي ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن طرح التوصيات التالية:

1. لا بد أن تدرك البلدان العربية أنّ حقيقة تحقيق التنمية الاقتصادية يعتمد بالأساس على الإمكانات الذاتية المتاحة لهذه البلدان، وقدرة القائمين على إدارة اقتصاداتها في وضع الخطط والبرامج حسب الأولويات، ومتابعة تنفيذها وأن ما يتحصل من عوامل مساعدة إضافية خارجية تحتل المرتبة الثانية في سلم مستلزمات التنمية الاقتصادية فيها.

2. ضرورة العمل على توظيف قروض البنك الدولي في مشاريع اقتصادية هادفة.

3. العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من مزايا التكنولوجيا التي ترافقها من الدول الصناعية المتقدمة بما ينسجم ومتطلبات أهداف التنمية العربية المنشودة.

4. تحديد نسبة معينة من الموارد المالية الخارجية لخدمة الديون كأن تكون (20%) مثلاً، ويمكن الاقتراض من الخارج إذا كانت خدمة الديون القديمة أقل من هذه النسبة و إذا تم تجاوزها لسبب أو لآخر، كتردي أسعار الصادرات أو ارتفاع الواردات أو هبوط إيرادات السياحة والاستثمارات الخارجية. ويتعين على البلدان العربية عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، والبحث عن وسائل أخرى للتمويل الخارجي، وبهذه الطريقة يمكن سداد الديون، دون إجراءات

تقشفية قاسية، كما يمكن أن يطمئن الدائنون على المقدرة المالية للدولة وتزداد ثقة المستثمرين الأجانب بالسياسة الاقتصادية.

5. التدرج في تبني السياسات الاقتصادية، والعمل على تفضيل دور وسائل تعبئة المدخرات المحلية الخاصة، عن طريق تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي باعتباره الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي، من خلال زيادة عدد مؤسسات تجميع المدخرات وفتح فروع لها وتطوير المؤسسات المصرفية القائمة.

6. أن يكون للدولة دور تتميز فيه في توجيه الأنشطة الاقتصادية القائمة في هياكل الإنتاج، عن طريق اعتماد إستراتيجية نمو متوازن بين القطاعات الاقتصادية من خلال رفع نسبة إسهام القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في النشاط الاقتصادي لتتلاءم مع المكانة التي يحتلها قطاع الخدمات والعمل على استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة من خلال التكامل العربي المشترك.

7. معالجة أوضاع القطاع العام ليصبح قادراً على منافسة المؤسسات الخاصة لاسيما المؤسسات ذات الإنتاج الواحد.

المراجع:

1. خويدلي، السعيد، مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة،2008، عدد 239.
2. حشماوي، محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006، عدد 302.
3. د. الراوي، علي عبد محمد سعيد " الفقر والبطالة والسياسة الاستثمارية في العراق " تحديات ومهام وفرص " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية " مجلد الثامن، العدد 27، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،2001.
4. د. زكي، رمزي ، الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.
5. مجموعة باحثين، الديون الدولية.. عوامل للتنمية أم عوائق لها، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، أغسطس 2011.
6. د. النجفي، سالم توفيق ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مراجعة: حميد الجميلي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
7. هاشم، حنان عبد الخضر، *المؤسسات الاقتصادية الدولية ودورها في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر*، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الرابع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004.
8. يونس، عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2011.
9. سياسات البنك الدولي في مصر – تاريخ من المؤامرات– الزراعة نموذجاً، على الرابط التالي:
http://www.aldiwan.org/articles.php?action=show&id=68
10. Gros, J and O. Prokopovych, When Reality Contradicts Bank Lending Practices in Developing Countries in Historical, Theoretical, and Empirical Perspectives. Codersia Monegraph Series, 2005 .
11. Buira, Ariel, Analysis of Conditionality, in Challenges to the World Bank and the IMF, editor Ariel Buira. Anthem Press, London, 2003.
12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام،2007،2011، صندوق النقد العربي الموحد، أبو ظبي.
13. التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2011.
14. موقع البنك الدولي، على الرابط التالي:
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.MWBG.CD?page=1